

Distr.: General
11 December 2017

Original: Arabic/Chinese/English/
French/Russian/Spanish

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دوراته المعقودة في عام ٢٠١٧

المحتويات

الصفحة	رقم المقرر	عنوان المقرر
		2017 فبراير / شباط 14: الدورة العادية الأولى
2	1/2017	توضيح الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢١
		2017 يونيو / حزيران 27-28: السنوية الدورة
3	2/2017	الخطة تنفيذ بشأن التنفيذ المديرة/العام الأمين لوكيلة السنوي التقرير 2014-2017 للفترة الاستراتيجية
6	3/2017	الجنسين بين للمساواة المتحدة الأمم هيئة تقييم مهمة حول 2016 عام تقرير المرأة وتمكين
8	4/2017	كانون 1 من الفترة في التحقيقات وأنشطة للحسابات الداخلية المراجعة عن تقرير 2016 ديسمبر/الأول كانون 31 حتى يناير/الثاني

2017 أغسطس 29-30: الثانية العادية الدورة

- 5/2017 الأمم لهيئة 2021 و 2018 عامي بين ما للفترة الإستراتيجية الخطة بخصوص
المرأة وتمكين الجنسين بين للمساواة المتحدة 9
- 6/2017 الجنسين بين للمساواة المتحدة الأمم لهيئة المتكاملة الميزانية تقديرات بخصوص
2019 و 2018 السنتين فترة عن المرأة وتمكين 11
- 7/2017 الأمم لهيئة الإستراتيجية الخطة تمويل: التمويل مسألة بشأن المنظم الحوار بخصوص
2021 و 2018 عامي بين ما للفترة للمرأة المتحدة 13
- 8/2017 للمرأة المتحدة الأمم لهيئة التنفيذي للمجلس الميدانية الزيارة بخصوص 15
- 9/2017 الحسابات مراجعي مجلس تقرير على للمرأة المتحدة الأمم هيئة إدارة رد بخصوص 15

المقررات

1/2017 2018-2021 توضيح الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بين عامي

المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علمًا مع إعرابه عن تقدير الأعمال التحضيرية التي تم إنجازها
وجلسات الإحاطة غير الرسمية المتنوعة وورش العمل مع المجلس التنفيذي بشأن إجراءات
توضيح الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بين العامين ٢٠١٨-٢٠٢١؛
- ٢ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة المشاركة البناءة مع
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان
(UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) لضمان اتباع نهج
متسق للخطط الاستراتيجية الأربع (البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وهيئة
الأمم المتحدة للمرأة)؛

٣ - كما يطلب أيضًا، تماشياً مع قرار الجمعية العمومية رقم ٢٤٣/٧١ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠١٦ بخصوص الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجري كل أربع سنوات الخاص بالأنشطة التنفيذية لتنمية منظومة الأمم المتحدة، أن تضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في خططها الاستراتيجية كيفية تخطيط المشاركة في توفير دعم متكامل ومتسق، كما دُعي إليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، هناك المزيد من الطلبات المقدمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) على تطوير فصول محددة في الخطة الاستراتيجية ورسم الخطوط العريضة للنهج المشترك للمساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفقاً للولايات ذات الصلة؛

٤ - تشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) لمواصلة مواءمة نهجها مع الإبلاغ عن نتائج خططهم الاستراتيجية التي قد تتحدد، في جملة الأمور، مساهماتها في النتائج التي تحققت بصورة جماعية؛

٥ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة توفير جميع الوثائق ذات الصلة بمدة لا تقل عن ١٠ أيام قبل أي اجتماعات غير رسمية متعلقة بإعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة بين عامين ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٤ فبراير ٢٠١٧

2/2017
الخطة تنفيذ بشأن التنفيذ المدير/الأمين لوكالة السنوي التقرير
2014-2017 للفترة الاستراتيجية

المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لوكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ويشيد بأداء هيئة الأمم المتحدة للمرأة القوي حتى الآن.

٢- يحيط علمًا بالجهود المبذولة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ المبادرة الاستراتيجية الواردة في استعراض منتصف المدة الخاص بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٣- يثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاستغلالها لولايتها على نحو فعال بصفتها هيئة مركبة في سبيل مساعدة الدول الأعضاء، عند طلبها للمساعدة، وضمان الاتساق والتناسق والتنسيق بين الجوانب المعيارية والتنفيذية لأعمالها؛ ويعيد التشديد على الدور المهم الذي تلعبه في قيادة وتنسيق وتعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة في عملها المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤- يُقر بالجهود المبذولة بين الوكالات لمواءمة آلية إعداد التقارير وصيغتها ويطلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة مشاوراتها مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة لتنسيق إعداد التقرير بشكل أكبر متى أمكن، مع الأخذ بالاعتبار المهمة ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة كهيئة مركبة.

٥- يحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تنسيق إطار نتائجها، بالشكل المناسب، للتسق مع إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة، وعلى التنسيق مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة للمساعدة في قياس مستوى الأداء على صعيد التنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٦- يذكر القرار ١/٢٠١٦ الذي طالب به المجلس التنفيذي هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحسين بؤرة اهتمام برامجها وتعزيز تنفيذ برامجها وعلاقاتها المعيارية-التنفيذية من خلال عقد شراكات مع أصحاب المصالح المتعددين، لا سيما في إطار مبادرات البرامج الرئيسية ومن خلال التعاون مع صندوق المساواة بين الجنسين وصندوق الائتمان التابع للأمم المتحدة لدعم إجراءات القضاء على العنف ضد المرأة.

٧- يحيط علمًا معربًا عن تقديره إلى جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحقيق التعاون وتعزيزه بين الوكالات المشتركة وتقسيم العمل بشكل يتسق مع مبادئ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات

(QCPR)، ويطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم إسهامات في هذا الصدد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛ ويطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتضمين معلومات في تقريرها السنوي حول تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ومعلومات حول كيفية مساهمة مبادرات البرامج الرئيسية الفردية في مناطق النتائج الخمس، وتحديدًا لشركاء التعاون معها وتحديدًا لأدوارهم ومساهماتهم.

٨- يُقر بأهمية تعزيز قدرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك تعزيزها من خلال التمويلات الكافية والمستدامة، مشيرًا إلى الفجوة التمويلية الدائمة في الموارد العادية ويشجع البلدان القادرة على زيادة إسهاماتها الطوعية، لا سيما فيما يتعلق بالموارد العادية لضمان تنفيذ الكامل والفعال للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٩- يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تضع بالاعتبار الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك تعقب التقدم المحرز فيما يتصل بتحقيق النتائج المتوقعة والاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالتقييمات ومراجعات الحسابات المؤسسية والقطرية، وفي مجال تطوير الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

١٠- يؤكد ضرورة استمرار هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تحسين الشفافية في استخدام الموارد لتحقيق نتائج البرامج وتعزيز الكفاءة والفعالية التنظيمية ويطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تقدم في خططها المالية وتقاريرها المستقبلية مستوى أعلى من العناية بالتفاصيل فيما يتعلق بتخصيص الموارد العادية (الأساسية) واستخدامها، ضمن أمور أخرى فيما يتصل بتكاليف الموظفين وترتيبات البرامج وبنود ميزانية البرامج ووظائف الإشراف وفعالية عمليات التطوير وبنود ميزانية الأنشطة ذات الأغراض الخاصة.

١١- يذكر القرار ٢/٢٠١٣ الذي طالب به المجلس التنفيذي هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتوصية بتعديلات على معدلات استرداد التكاليف المعتمدة وفق متقضى الحال ل طرحها في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٦، ويشير إلى أن هذا الإجراء قد تأخر، وناشد المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بمواصلة مشاوراتها مع الدول الأعضاء فيما يتصل بسياسة استرداد التكاليف وبطرح مقترحات قائمة على أدلة لسياسات استرداد تكاليف مواءمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مع إجراء تعديلات إذا لزم الأمر يدرسها المجلس التنفيذي المعني عند انعقاد الدورات السنوية لعام ٢٠١٨ مجد أقصى.

١٢- يشجع المساهمين بهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الالتزام بجوانب سياسة استرداد التكاليف المعتمدة من قبل المجلس التنفيذي في القرار رقم ٢/٢٠١٣.

١٣- ذكر أنه وفقاً للقرار التأسيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة A/RES/64/289*، سينتقل التقرير السنوي حول الأنشطة التنفيذية الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه خلال جزئها المتعلق بالأنشطة التنفيذية.

٢٨ يونيو ٢٠١٧

3/2017

تقرير عام ٢٠١٦ حول مهمة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المجلس التنفيذي،

١- يُحيط علماً بتقرير حول مهمة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٦، وإلى برنامج عمل وميزانية عام ٢٠١٧ الخاصة بمكتب التقييمات المستقلة.

٢- يرحب بالجهود المبذولة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبالتقدم المحرز في التعزيز المنهجي لمهمة التقييم، وفي قيادة جهود التقييم المراعي للمنظور الجنساني على امتداد المنظومة ودعمها للشراكات الابتكارية لتطوير القدرة الوطنية على التقييم.

٣- يؤكد أنه، وفقاً للمبادئ التوجيهية لسياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يجب أن تكون التقييمات قطرية وموضوعية ومستقلة، ويجب ضمان

امتلاكها وقيادتها من قبل الدول التي يغطيها البرنامج في تقييم جميع أشكال المساعدة، كما طالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار تعاونها مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بمواصلة جهودها لتسهيل بناء قدرات وطنية على إجراء التقييمات، متى أمكن.

٤- يعيد تأكيد طلبه لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الوارد في القرار رقم ٣/٢٠١٦ بتعزيز نطاق تغطية التقييمات ومعدل تنفيذ التقييمات المقررة والموارد المالية المستثمرة في مهمة التقييم وتقديم الاستجابات الإدارية فيما يتصل بنظام المساءلة وتعقب التقييمات العالمي واستخدام توصيات التقييمات في عملها.

٥- يُطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة إجراء التقييم المراعي للمنظور الجنساني التابع للبرامج القطرية لتحسين إعداد البرامج على المستوى القطري.

٦- يُقر بأهمية مهمة تقييمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في توفير تقييمات عالية الجودة ومستقلة موضوعية وطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تضع بالاعتبار نتائج تقييماتها في تطوير الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٧- يُطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبالأخص مكتب التقييمات المستقلة بمواصلة قيادة جهود التقييم المراعي للمنظور الجنساني على امتداد منظومة الأمم المتحدة وعقد الشراكات المبتكرة لتطوير القدرة التقييمات الوطنية.

٨- يُطالب هيئة الأمم المتحدة بتقديم المزيد من الدعم لجهود التعاون وإجراء التقييمات المشتركة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى لا سيما صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٩- يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لا سيما مكتب التقييمات المستقلة على مواصلة جهودها لتعزيز جودة وإجراءات التقييمات المؤسسية واللامركزية مع احترام استقلالية مكتب التقييمات المستقلة التابع لهيئة الأمم المتحدة واستخدام التقييمات كوسائل تعلم إدارية معرفية لتعزيز البرامج مستقبلاً.

١٠- يُحيط علماً بجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقييم أدائها في بناء الشراكات الاستراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويشجع

هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تضع بالاعتبار الدروس المستفادة في تطوير
الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٢٨ يونيو ٢٠١٧

4/2017

تقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيقات في الفترة من ١
كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

المجلس التنفيذي،

١- يُحيط علمًا بتقرير المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة
التحقيقات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠١٦.

٢- يُحيط علمًا بتضمن قائمة من الحالات التي جرى التحقيق فيها
بناءً على طلب صادر عن قرار المجلس التنفيذي رقم ٣/٢٠١٦، بما في ذلك
المعلومات حول هذه الحالات ومتابعة هيئة الأمم المتحدة لها، وطالب هيئة الأمم
المتحدة للمرأة بمواصلة ذلك في تقريرها السنوي حول المراجعة الداخلية للحسابات
وأنشطة التحقيقات.

٣- يلاحظ سير فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التابعة لهيئة
الأمم المتحدة بكشل جيد وارتفاع معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات،
وأعرب بالوقت نفسه عن قلقه إزاء بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين. يحيط
علمًا معربًا عن تقديره بالجهود المبذولة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمواجهة
المشكلات القائمة ويطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإصلاح المجالات المحددة
لإجراء تحسينات بها.

٤- يُعرب عن دعمه المتواصل لمهام المراجعة الداخلية للحسابات
والتحقيقات التي تجريها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٥- يُطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بطرح خيارات للنموذج
الأنسب لتوفير عمليات مراجعة داخلية تتمتع بموارد كافية من خلال تعهيد هذه
العمليات أو إجرائها داخل الهيئة، بما في ذلك خطة العمل الشاملة ومقترح الميزانية

الذي يحدد الموارد اللازمة لإدارة الانتقال بصورة كاملة إلى التمتع بالقدرة على إجراء مراجعة الحسابات الداخلية لزيادة النطاق المشمول بمراجعة الحسابات والموارد اللازمة لترسيخ الإدارة والبنية التحتية الإدارية لإجراء هذه المهمة والحفاظ على استدامتهما، وفضلاً على ذلك، يلزم تحديد مستوى ضمان المراجعة قبل انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٧ بأربعة أسابيع على الأقل.

٦- يذكر القرار رقم ٣/٢٠١٦ الذي أشار به المجلس التنفيذي إلى عدة مواطن ضعف متكررة بما في ذلك ارتفاع عدد توصيات المراجعة ذات الطبيعة المؤسسية، ويعرب المجلس عن تقديره لجهود هيئة الأمم المتحدة في معالجة مواطن الضعف هذه؛ ويحث الهيئة على مواصلة جهودها وتكثيفها في هذا الصدد وعلى توفير معلومات حول تأثير الإجراءات المتخذة.

٧- يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٨- يُشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دراسة توصيات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

٢٨ يونيو ٢٠١٧

5/2017

هيئة الأمم المتحدة 2021 و 2018 بخصوص الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي
المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المجلس التنفيذي،

١- ينوه معرباً عن تقديره للأعمال التحضيرية التي تم إنجازها وجلسات الإحاطة غير الرسمية المتنوعة وورش العمل المنعقدة مع المجلس التنفيذي وغيره من أصحاب المصلحة الآخرين بشأن إجراءات توضيح الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الفترة بين عامي 2018 و 2021، ويقر الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الفترة بين عامي 2018 و 2021؛

٢- يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ خططها الإستراتيجية وفقاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ووثائق نتائج مراجعاتهما، وصكوك ومعايير وقرارات الأمم المتحدة السارية التي

تعمل على دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها وتناول تلك المسائل والإسهام فيها، بالإضافة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بموافقة وقبول الدولة المضيفة مع مراعاة الواقع المختلف باختلاف الأوطان وقدرات ومستويات التنمية ومع احترام ساحة السياسة الوطنية مع الاستمرار في التوافق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة؛

٣- يشدد مجدداً على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده — بما في ذلك الفقر المدقع — هو أكبر التحديات العالمية، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم يجب أن يوضع في الأولوية الأولى وأن يكون هو الهدف الأساسي للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية — بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

٤- يناشد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تواصل خلال تنفيذ خطتها الإستراتيجية تأدية دور مركزي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين السيدات والفتيات، وفي دعم الدول الأعضاء — بناءً على طلبها — في تنسيق منظومة الأمم المتحدة وحشد جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين على جميع المستويات لدعم التنفيذ الشامل والفعال والسريع لإعلان ومنهاج عمل بيجين، فضلاً عن تنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني؛

٥- يطالب وكالة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية بأن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام 2018 التقرير المرحلي الأخير بشأن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2014 و2017؛

٦- يطالب وكالة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية بأن تقدم إلى المجلس التنفيذي — ابتداءً من دورته السنوية في عام 2019 — تقرير مرحلي سنوي بشأن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2021 وأن تقدم المستجدات في دورات المجلس العادية في أعوام 2020 و2021 و2022؛

٧- يطالب وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بتولي إجراء استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عام 2018 و2021 — ويشمل ذلك تقييم النتائج المحرزة، والفعالية من حيث التكلفة، والتقييمات والتقدم المحرز في تحقيق رؤى الخطة الإستراتيجية، مع مراعاة قرارات الدول الأعضاء بشأن مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة رداً على قرار

الجمعية العامة رقم 243/71 — كما يطالب وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بتقديم النتائج في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي في عام 2020؛

٨- يحيط علماً بالفصول المشتركة بين الخطط الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ويستفسر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة عما إذا كان يجري إجراء تغييرات على الفصول المشتركة للتماشي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بعد إقرارها من جانب المجالس التنفيذية ذات الصلة، كما يطالبها بإعادة تقديمها للتصديق عليها من جانب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ويحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم تفاصيل حول تنفيذها في تقريرها السنوي — متى أمكن وكما ينبغي — في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي.

٣٠ أغسطس ٢٠١٧

6/2017

بخصوص تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين 2019 و2018 وتمكين المرأة عن فترة السنتين

المجلس التنفيذي،

١- يحيط علماً بتقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن فترة السنتين 2018 و2019 التي تغطي جميع فئات التكاليف وموارد التمويل (سواء الموارد المعتادة والموارد الأخرى) في إطار مقترح واحد موحد لدعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2021؛

٢- يقر بالموافقة على موارد إجمالية بقيمة 8.203 مليون دولار أمريكي للميزانية المؤسسية لدعم الكفاءة والفعالية التنظيمية وينوه إلى أن هذه التقديرات تشمل مبلغاً بقيمة 4.31 مليون دولار لاسترداد التكاليف من موارد أخرى (تم رصدتها/تخصيصها كإسهامات تطوعية)؛

٣- يعرب عن تقديره لتضمن بنود ميزانية منفصلة خاصة بالمراجعة الداخلية المستقلة للحسابات ومكتب التقييمات؛

٤- يشير الى أنه في حال كان الاسترداد الفعلي للتكاليف أعلى من التقديرات المدرجة في الميزانية المقترحة، فعندئذ يمكن استخدام المبلغ الإضافي لتنفيذ أنشطة الإدارة للسماح باستخدام المزيد من الموارد العادية في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، ويطالب وكالة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية بأن تقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن استخداماته في سياق الميزانية المقترحة المقبلة، ويطلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تبذل المزيد من الجهود لإحداث تخفيض عام في نسبة تكاليف إدارتها؛

٥- يحيط علماً بالتقرير ذي الصلة الذي أعدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (UNW/2017/9) والرد ذي الصلة الصادر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (UNW/2017/CRP.11)؛

٦- مع مراعاته لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة رقم 20 من تقريرها (UNW/2017/9)، يقر بطرح خمسة مناصب تؤدي وظائف معيارية حكومية دولية لإدراجها في الميزانية العادية لأمانة الأمم المتحدة للفترة ما بين عامي 2018 و2019 ويوافق على أنه — في حال وافقت اللجنة الخامسة للجمعية العامة على هذه المناصب — سيتم اقتطاع التكاليف المقابلة من الميزانية المؤسسية لفترة السنتين 2018 و2019، ومن ثم تتم زيادة الموارد المزمع استخدامها الأنشطة البرنامجية؛

٧- يُذَكِّر بقرار الجمعية العامة A/RES/64/289 الذي وافقت بموجبه الدول الأعضاء على "أنه يتم تمويل الموارد اللازمة لخدمة العمليات الحكومية الدولية المعيارية من الميزانية العادية ويتم اعتمادها من الجمعية العامة؛ ويتم تمويل الموارد اللازمة لخدمة العمليات الأنشطة التشغيلية والعمليات الحكومية الدولية على جميع المستويات م؛ الإسهامات التطوعية، ويتم اعتمادها من جانب المجلس التنفيذي"؛

٨- مع مراعاته لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرتين 13 و17 من تقريرها (UNW/2017/9)، يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإيلاء مزيد من الدراسة لمقترحاتها بترقية منصب رئيس الحسابات (P-5) إلى منصب نائب المدير للإدارة المالية D-1، وترقية منصب مدير قسم التقييمات D-1 إلى منصب مدير (D-2) لتوفير مناصب بهذه الدرجة الوظيفية للتقييمات والمراجعة الداخلية؛

٩- يطالب أيضاً هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرجوع إلى الترتيب التنظيمي الأصلي فيما يتعلق بالتسلسل الإداري لقسم الموارد البشرية على النحو الوارد في تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فترة السنتين 2014 و2015، كما يطلب بأن يتم إبراز/مراعاة هذا التغيير في المرفق 1 من تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة عن فترة السنتين 2018 و2019؛

١٠- يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالإبلاغ عن الخطوات الملموسة التي ستكون قد اتخذتها ضمن مهمة إجراء عملية التقييم والمراجعة الداخلية الموحدة للحسابات لضمان التغطية الملائمة لعملية مراجعة الحسابات، ولضمان استمرار استقلالية عمليتي الإشراف والتقييم، فضلاً عن التدابير المتخذة لضمان تأسيس روابط فعالة بين مراجعة الحسابات وخدمات التحقيقات المسندة لجهات خارجية، وذلك قبل أربعة أسابيع على الأقل من الجلسة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2018؛

١١- يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تقدم المعلومات عن خطة مرحلية لمراجعة الحسابات قائمة على المخاطر، وخطة متعددة السنوات تتعلق بمهمة مراجعة الحسابات، فضلاً عن ميثاق خاص بالتقييم والمراجعة الداخلية للحسابات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك قبل أربعة أسابيع على الأقل من الجلسة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2018.

٣٠ أغسطس ٢٠١٧

7/2017

بخصوص الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: تمويل الخطة الإستراتيجية لهيئة
2021 و2018 الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي

المجلس التنفيذي،

١- ينوه بالتقرير المعني بالحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: تمويل الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي 2018 و2021 ويحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المشاركة بشكل أكبر في هذا الحوار المنظم مع الدول الأعضاء، مع مراعاة تعقب مستوى التمويلات التي تتلقاها الهيئة وتقييمه ومتابعته، بما في ذلك التمويلات من الموارد الأساسية والقدرة على التنبؤ بالموارد

وتحقيق مرونتها ومواءمتها في سبيل تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2021؛

٢- يُقر بأهمية وجود موارد عادية كافية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي 2018 و2021 بشكل كامل وفعال؛ ويشير إلى أن الموارد العادية تُمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من التخطيط مسبقاً والاستجابة ووضع الإستراتيجيات؛ وتعزيز مهامها الإشرافية (التقييم ومراجعة الحسابات والتحقيقات) والمساءلة؛ والإسهام في تعزيز اتساق وتنسيق منظومة الأمم المتحدة؛ والاستفادة من الموارد الأخرى للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣- يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستمرار في تحسين كفاءتها وفعاليتها وشفافيتها والمساءلة لديها، كما يطالبها في هذا الشأن بالاستمرار في توفير معلومات عن أنشطتها البرنامجية في إطار إجراءات المجلس التنفيذي؛

٤- ينوه معرباً عن تقديره لعدد المساهمين الكبير في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويحث جميع الدول ذات الاستطاعة على زيادة مساهماتها التطوعية المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، خاصةً مواردها الأساسية، ويُفضل سداد هذه الموارد في وقت مبكر من العام و/أو في الوقت المناسب وعبر تقديم تعهدات تغطي سنوات متعددة، إن أمكن ذلك؛

٥- يحث الدول — ذات الاستطاعة — على توفير موارد أخرى في الوقت المناسب وبمرونة (مخصصة/مرصودة) بما يتسق مع الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2021؛

٦- يحث الدول — ذات الاستطاعة — على دعم آليات التمويل الجماعي الخاصة بالأمم المتحدة ويحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستفادة من هذه الآليات للحد من عدد الاتفاقيات المحددة من جهات مانحة ولتعزيز الاتساق والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة؛

٧- يناشد بتوزيع الموارد في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، وذلك لضمان كفاءة التخطيط من أجل تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة بين عامي 2018 و2021 على أتم وجه، بما يتماشى مع الموارد المتاحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

٨- يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوفير معلومات بشأن الاتفاقيات المحددة من الجهات المانحة، وبشأن تكاليف المعاملات وكفاءة عمل هيئة

الأمم المتحدة للمرأة، وذلك كجزء من التقرير القادم لهيئة الأمم المتحدة المرأة حول الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل.

٣٠ أغسطس ٢٠١٧

8/2017

بخصوص الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

المجلس التنفيذي،

١- بحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنظيم زيارة ميدانية سنوية إلى بلد مُحدد بالتشاور مع الدولة المضييفة ومكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بها، على أن تكون هذه الزيارة ممولة من المساهمات التطوعية ويجريها 5 أعضاء من المجلس التنفيذي يمثلون كل مجموعة إقليمية، مع إعطاء الأولوية لأعضاء المكتب ومراعاة مبدأ التناوب داخل كل مجموعة إقليمية ;

٢- بحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على العمل على إيجاد أفضل التدابير لخفض تكاليف هذه الزيارات الميدانية قدر الإمكان، مع تغطية تكاليف الأقاليم الأربعة — عدا مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى — وذلك من خلال تشجيع الدول الأعضاء المشاركة — ذات الاستطاعة — على تغطية جميع تكاليفها أو جزء منها، وكذلك عبر اقتراح تنسيق تلك الزيارات مع زيارة ميدانية مشتركة تجريها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي في نفس البلد أو في بلدان مجاورة ومن خلال جعل مدد تلك الزيارات معقولة دائماً.

٣٠ أغسطس ٢٠١٧

9/2017

بخصوص رد إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلس التنفيذي،

- ١- ينوه بتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وبالتقارير السابقة لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛
- ٢- ينوه بأنه في عام 2016، تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقريرها السادس على التوالي بشأن مراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛
- ٣- يحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إعطاء أولوية لتطبيق التوصيات الأربعة الرئيسية الخاصة بمراجعة الحسابات، التي حددها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016؛
- ٤- كما يحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تعزيز إدارة المخاطر، والإدارة المالية، وإدارة البرامج والمشاريع، وإدارة الأصول، وإدارة الموارد البشرية والأجور، والمعلومات والاتصالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)) على النحو المحدد من جانب مجلس مراجعي الأمم المتحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016؛
- ٥- كما يحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التجاوب مع التوصيات الخمسة المعلقة الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعامي 2014 و2015 على أتم وجه؛
- ٦- يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تقدم للمجلس التنفيذي رد الإدارة المشفوع بتفاصيل أكثر على تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة المعدّ بخصوص إسهامها في "تقرير الأمين العام حول تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016".

٣٠ أغسطس ٢٠١٧